

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/12

فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية.

Opportunities and challenges of Algerian investment in the countries of the African continent.

سالم أقاري^{1*}المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، agariznouba@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها الاستثمار الاقتصادي الجزائري في القارة الإفريقية فبالرغم من أن القارة الإفريقية تمثل سوق واحدة أمام السلع الجزائرية، وبديل استثماري لتراجع إيراداتها المالية جراء انخفاض عائداتها من الأسواق العالمية للمحروقات، إلا أن هذه الحوافز المتأتية من القارة الإفريقية تقابلها من جهة ثانية العديد من التحديات (الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية)، والتي يمكن أن تشكل مخاطر متعددة على الأمن القومي الجزائري. وعليه تهدف الدراسة إلى البحث في مجمل التحديات التي تعترض التوجه الاقتصادي الجزائري للاستثمار في دول القارة الإفريقية، وكذا محاولة البحث في السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية قصد تحقيق استثمار ناجح في البلدان الإفريقية باستغلال الفرص المتاحة لها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الجزائر وأفريقيا، الاستثمار في أفريقيا، فرص الاستثمار، التحديات الأمنية، الأمن القومي الجزائري.

Abstract

The study aims at highlighting the opportunities and challenges faced by Algerian economic investment in the African continent. Although the African continent is promising market for Algerian commodities and an investment alternative to the decline of its financial ambitions due to the decline in revenues from the world

*المؤلف المرسل

market for hydrocarbons, the incentives from the African continent. On the other hand, there are many challenges (security, political, economic and social) that can pose multiple risks to Algerian national security.

The study aims to examine the threats to the Algerian economic development in the African countries, as well as to examine the policies and measures taken by the Algerian state in order to achieve effective investment in African countries by exploiting the opportunities available to them in these shops.

Key Words: Algeria and African, Investing in Africa, Security challenges, Algerian National Security.

المقدمة:

تلعب الاستثمارات البينية دورا هاما في تقوية اقتصاديات الدول وتعزيز تواجدها في الساحة الدولية بتعزيز احتياطاتها من العملة الصعبة، وهو ما يجعل كافة دول العالم تعمل على إنعاش تجارتها الخارجية من خلال بناء علاقات اقتصادية استثمارية مع غيرها من الدول وخاصة ذات الجوار الجغرافي (إقليمي، قاري)، وذلك نظرا لما تنتجه الجغرافية الاقتصادية من فرص للاستثمارات البينية وانسياب للتجارة الدولية.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تعزيز تواجدها الاستثماري في القارة الإفريقية من خلال اعتماد الوحدة الجغرافية القارية، والمقومات التاريخية والثقافية التي تربط بينها وبين الدول الإفريقية، لتدارك خسائرها في الأسواق العالمية للمحروقات، غير أن هذا التوجه الاستثماري في القارة الإفريقية، يواجه العديد من التحديات المختلفة المستويات منها ما تعلق بالجزائر في حد ذاتها، ومنها ما ينبعث من القارة الإفريقية كبؤرة للأزمات والاستقرار السياسي.

وعليه تحاول هذه الورق البحث في الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري للاستثمار في القارة الإفريقية، وكذا أهم التحديات التي تواجه هذا المسعى، بالإضافة إلى تقديم جملة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق استثمار ناجح في القارة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للجزائر بناء استثمارات بينية مع دول القارة الإفريقية في ظل التحديات التي تواجه هذا المسعى؟
وستتم الإجابة على هذه الإشكالية وفق المحاور المبينة أدناه.

1- فرص الاستثمار الجزائري في القارة الإفريقية.

تحظى الجزائر من خلال موقعها الجغرافية وامتداداتها الجيوسياسية، والإمكانات الإنتاجية المتاحة لها بفرص مواتية للاستثمار في القارة الإفريقية، وسيحاول هذا المحور التفصيل في أهم هذه الفرص.

1-1 الموقع الجغرافي للجزائر كفرصة للاستثمار في القارة الإفريقية:

يسمح الموقع الجغرافي للجزائر من اكتشاف المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها، والتي يمكن أن تلعب من خلالها دورا فعال في ربط العلاقات الاقتصادية بدول القارة الإفريقية، التي تقع شمال غربها بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا⁽¹⁾، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، 1800 كلم على خط تندوف غدامس⁽²⁾.

وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق تحدها تونس على طول 995 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية ب 1559 كلم، والصحراء الغربية ب 42 كلم، ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم، ومالي ب 1376 كلم، وموريتانيا ب 463 كلم من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كلم⁽³⁾.

وانطلاقا من الموقع الجغرافي للجزائر والذي تتوسط من خلاله خريطة العالم مشكلة جسر النقاء بين أوروبا وإفريقيا، يمكن لها أن تمثل حلقة وصل للسلع والبضائع القادمة من أوروبا إلى إفريقيا والعكس، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الجزائر بصفة عامة تشكل منطقة تبادل استراتيجي بين دول القارتين الأوروبية والإفريقية، وكذلك محور للتبادل الاقتصادي جنوب-جنوب بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بدول القارة الإفريقية.

والخريطة رقم (01) تبين موقع الجزائر المتوسط لدول القارة.

الخريطة 01: موقع الجزائر بالنسبة لدول القارة الإفريقية.



المصدر:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923>

[537.html](#)

تم التصفح يوم 2018/10/15 على الساعة 10:02.

1-2 الامتدادات الجيوسياسية للجزائر كفرصة للاستثمار في القارة الإفريقية:

يوضح الموقع الجغرافي للجزائر والذي بيناه سابقا أنها تمتد على امتدادات

جيوسياسية متنوعة تتمثل في ما يلي: (4)

1-2-1 امتداد قاري: يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، وهو الفضاء الذي

تجد في إطاره امتدادين فرعيين مهمين، ما يجعلهما يبرزان كامتدادين قائمين بذاتهما:

امتداد مغاربي يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم على الامتداد

الطبيعي الذي يوفر بدوره كل مقومات احتضان التكامل وتحقيق الاندماج. امتداد على

دول الساحل الإفريقي وهو البعد الذي أملى تزايد أهمية تطورات الأحداث المتسارعة في

المنطقة التي تتفتح عليها الجزائر طبيعيا واجتماعيا بفضل الحدود المشتركة للجزائر بدول

الساحل من جهة، وما يشكله" التوارق" من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري والاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية.

1-2-2 امتداد إقليمي: يتمثل في الانفتاح على الحوض المتوسط، وهو الامتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الواقع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1-2-3 امتدادات روحية: تتمثل في الانتماء إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء العرقي والديني، والمعبر عنه مؤسسيا عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالنظر إلى هذه الامتدادات من زاوية إقليم القارة الإفريقية وفق تحليل النظم الإقليمية يمكن للجزائر من خلال موقعها أن تبني نظام إقليمي اقتصادي وسياسي مع دول القارة، لتوفر أبرز المعايير التي تمثل اتفاقا، أو قبولا من أغلب الباحثين لقيام وتعريف النظم الإقليمية وهي:⁽⁵⁾

- وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام.
- أن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام.
- أن النظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين وحدات النظام.
- وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والثقافي.

وإذا أسقطنا هذه العناصر على الجزائر فإن دورها في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصا في ظل تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية والرغبة في الاستثمار والتوجه نحو الأسواق الإفريقية قصد تعويض عائدات المحروقات، يجعلها أمام حتمية محاولة توظيف مقاربة الدور (Rôle Approche) تجاه القارة الإفريقية، وخاصة في ظل توفر شروط تكوين نظام إقليمي أمامها، فمن ناحية نجد أكثر الدول بالمنطقة أثبتت رغبتها في عضوية نظام إقليمي بالقارة من خلال تجارب التكامل المختلفة التي شهدتها بداية من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وما تلتها من تكتلات إقليمية خلال فترة السبعينات

والثمانينات من القرن الماضي، وصولاً تأسيس منظمة الاتحاد الإفريقي، وكذلك إستراتيجية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، والتي كان للجزائر دور في قيادة مبادرتها.

ومن جهة أخرى نجد أن وحدات النظام على المستوى القاري لإفريقيا تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بهذا لنظام القاري وهي تصب جميعها في صالح الجزائر للعب دور محوري في القارة، فمن الناحية التاريخية تتمتع الجزائر بمكانة هامة لدى الدول الإفريقية بفضل ثورتها التحريرية، وكذلك وقوفها المستمر في سبيل حل المشاكل والقضايا التي تطرح على المستوى القاري وفي هذا يقول نيلسون مانديلا (1998):

« الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار الأحرار، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصلية ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية. إن عطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيماً وقويماً وفاعلاً، وستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها من الاستعمار، وتتمين جهودها في توحيد وتضامن القارة وشعوبها والنهوض بالتنمية الاقتصادية فيها»⁽⁶⁾.

وقد توج هذا الدور التاريخي للجزائري في القارة الإفريقية بسعيها المتواصل في سبيل توجيه جهودها لحل مختلف النزاعات والأزمات السياسية بالدول الإفريقية المجاورة من منطلق مبدأ السياسة الخارجية القائم على تجسيد الوحدة المغاربية والإفريقية⁽⁷⁾، وهو الغاية من كل المبادئ الأخرى كالامتناع عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بسيادة الدول الأخرى، وبذل الجهود لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن ناحية نجد أن الفضاء الجيوسياسي للجزائر يشكل نظاماً قارياً يتعلق بمنطقة جغرافية واحدة، تتجاور فيها الجزائر وتتقارب مع العديد من الدول الإفريقية التي تتشكل منها وحدات هذا النظام الإقليمي، وهي مختلفة الإمكانات الاقتصادية مما يشكل حافزاً أمام المبادلات التجارية من منطلق التخصيص وتقسيم العمل الدولي.

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن عنصر التجانس الاجتماعي والثقافي والذي يعتبر عامل أساسي مدعم لانتقال السلع والخدمات متاح بين دول القارة بحيث تتقارب في الأصول والثقافات وكذلك في العادات والتقاليد في بعض دول القارة الإفريقية (التوارق في الجزائر، مالي، نيجر، ليبيا..).

1-3 التخصص القاري في أكثر من سلعة كفرصة للاستثمار:

تدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية وتشابهها من مكان لآخر على سطح الأرض سعياً لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات ذات القيمة والنفع للإنسان، ويدخل ضمن الجغرافيا الاقتصادية أي شيء يستحق أن يشتريه الإنسان، أو طلبه، أو اقترضه، أو يبيعه أو المقايضة عليه، أو نقله، ويتضمن ذلك وصف التشابه والتباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي، وتحليلها، وتعليلها، وتفسيرها مع ربط الظاهرة ببعضها البعض⁽⁸⁾.

وانطلاقاً من التحليل المكاني للقارة الإفريقية وفق الجغرافيا الاقتصادية فإن القارة تتيح نوع من التخصص وتقسيم العمل فوفق التخصص الدولي عند آدم سميث إذا تحدثنا عن القارة الإفريقية فإن التخصص محقق بحيث كل دول من دول القارة الإفريقية توجد بها سلع تتميز بإنتاجها تستطيع أن تتخصص فيها عن باقي الدول الإفريقية والجزائر تستطيع أن تتخصص في أكثر من سلعة، ويفتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا، يمكن للجزائر أن تتخصص بميزة مطلقة في التوصيلات الكهربائية والميكانيكية، والتي تبقى حاجة السوق الموريتانية⁽⁹⁾، ويمكن أن تتخصص الجزائر على مستوى الميزة المطلقة كذلك في مجال الصناعات الميكانيكية والتكنولوجيا، والعمالة، وعليه فالتخصص المطلق قد يحقق مناسب لكل القارة الإفريقية.

ويمكن تقديم المثال حسب الجدول رقم (01) في التبادل بين مالي وموريتانيا.

الجدول 01 التبادل وفق الميزة المطلقة بين موريتانيا ومالي.

مالي	موريتانيا	
0.3	0.4	الاتصالات
0.14	0.9	الكهرباء

المصدر: العمودي محمد الطاهر، حدادي عبد اللطيف، أفاق الشراكة الاقتصادية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، مداخله مقدمة في الورشة الدولية نحو تجسيد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا لاستقرار بلدان الساحل، المنظمة بالمركز الجامعي تمناست يوم 08 نوفمبر 2018.

ويتضح من خلال الجدول أن الميزة المطلقة محققة بين البلدين بحيث يمكن لموريتانيا أن تستورد الاتصالات من مالي، وتربح في ذلك 0.1 وحدة، بينما يمكن لمالي أن تستورد الكهرباء وتوفر 0.6 وحدة وبالتالي تكون المنفعة الكلية للتبادل 0.7 وحدة. ووفق مبدأ النسبية لديفيد ريكاردو (Dived Ricardo) في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب فإن الميزة النسبية (Comparative advantage) تعتبر أساس لتبادل المنافع المشترك، بحيث لا تعتمد الفوائد من التجارة على وجود دولة واحدة تكون أفضل في إنتاج سلعة واحدة بصورة مطلقة، ودولة ثانية تكون مطلقاً أفضل في إنتاج السلع الأخرى، ولكن على الاختلافات النسبية⁽¹⁰⁾.

ومن هذا المنطلق يمكن للجزائر أن تحقق تبادل نسبي مع القارة الإفريقية في مجال الطاقة والمعادن، ومثال ذلك الجزائر ومصر في الغاز والاتصالات، وبين الجزائر وموريتانيا في مجالي الصناعة الالكترونية والمعادن.

وعليه فالتخصص الدولي ممكن بل صيغه في الاختصاصات الإنتاجية بالقارة الإفريقية وخاصة في ظل اعتبار القارة الإفريقية تحوز على الريادة العالمية في إنتاج أصناف بعض السلع كما يبين والجدول:

الجدول 02: توزيع الإنتاج السلعي في القارة الإفريقية.

أهم الدول المنتجة	نصيب القارة من الناتج السلعة العالمي	
جنوب أفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي	33%	الكروم
الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب أفريقيا	33%	الكوبالت
الكونغو، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا	95%	الماس
غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زيمبابوي	50 - 65%	الذهب
جنوب أفريقيا، الغابون، غانا، المغرب	90%	البلاتينيوم
جنوب أفريقيا	20 - 25%	اليورانيوم
الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا	65%	الكافور

المصدر: رابوية توفيق، القارة الإفريقية على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

تم التصفح يوم 2018/11/23 على الساعة 14:30.

من خلال الجدول يتضح لنا أن كل دولة من دول القارة الإفريقية تستحوذ على قدر من الإنتاج العالمي في منتج معين يسمح لها الأمر بأن تتخصص في إنتاجه وتصديره لبقية الدول الإفريقية، بشكل باعث للتعاون والتكامل بين أقطار القارة.

2- تحديات الاستثمار الجزائري في إفريقيا.

تواجه الاستثمارات الجزائرية في القارة الإفريقية والاستثمارات البينية في دول القارة بصفة عامة العديد من التحديات التي تعيق بناء علاقات اقتصادية استثمارية واضحة بين دول القارة، بحيث تختلف طبيعة هذه التحديات بين الاقتصادية منها، والسياسية والأمنية وأخرى.

1-2 التحديات الاقتصادية:

يواجه التوجه الاستثماري الجزائري في الدول الإفريقية العديد من التحديات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) والمؤسسات المالية الدولية⁽¹¹⁾، فهذه الدول تعمل دائماً على

إبقاء الأوضاع كما هي بالقارة الإفريقية ضمانا لسيطرتها على الموارد والقدرات الطبيعية لدول المنطقة وذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة باعتبارها أسواقا مضمونة وفي تبعية دائمة، وهذا الأمر هو ما يضع المنطقة عرضة للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين العديد من القوى العالمية، والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وفق المؤسسات المالية التي تهيمن عليها من خلال ربط القارة الإفريقية بأذرع النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى القوى التقليدية التي تنافسها على أسواق المنطقة كفرنسا والصين، وتركيا، والتي تحاول استغلال ما أمكن علاقاتها التاريخية لربط القارة الإفريقية باتفاقات اقتصادية استثمارية نظرا لأهمية الأسواق الإفريقية ضمن استراتيجياتها على المدى القريب الطويل والمتوسط، ويشير التقرير الاقتصادي لإفريقيا 2017 أن الديون الخارجية في إفريقيا قد تطورت من 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 31.1% في 2016 ومن المتوقع أن تصل إلى 32.4% في 2017⁽¹²⁾، وهو أمر مثير للقلق.

ويلاحظ أن المديونية الخارجية لإفريقيا ترتبط أساسا بثلاث حقائق تتمثل

في:⁽¹³⁾

- البعد الاجتماعي لمشكلة المديونية، إذ أنها ليست مسألة قروض بقدر ما هي أرواح وحياة أمم وشعوب في خطر ورهن لمصيرها.
- إرادة الطرف الأقوى المانح الذي يسيطر على تحصيل ديونه وفوائده بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول الإفريقية المعنية.
- استخدام الديون كسلاح سياسي في أيدي الدول والمؤسسات المانحة. وعليه فإن هذا الارتباط اللامتكافئ يجعل من الدول الإفريقية سوقا تنافسية مفتوحة أمام القوى العالمية، ومنتجاتها ذات الجودة العالية في ظل غياب منتجات محلية أو قارية قادرة على المنافسة الدولية، وهو ما يطرح أمام الجزائر كطرف راغب في الاستثمار في القارة ضرورة الرفع من معايير الجودة في منتجاتها المصدرة لولوج التنافس الدولي على الأسواق الإفريقية.

2-2 التحديات الأمنية:

تمثل التحديات الأمنية المنبعثة من القارة الإفريقية أحد التحديات الكبرى للتوجه الاستثماري للجزائر في القارة الإفريقية التي تشهد معظم دولها وخاصة بعد 2011 العديد من الأحداث التي جعلت منها بؤرة للتهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري من خلال ما أسفرت عليه من انتشار للجماعات الإرهابية وحيازة وانتشار السلاح خارج الإطار الرسمي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...إلخ.

وهو ما يشكل هاجس غياب الأمن أمام التواصل الاستثماري وكذلك مخاوف الانفتاح الحدودي بين الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية.

فالقارة الإفريقية تتسم بالاستقرار وأي توجه في ظل هذا للاستقرار قد يشكل مخاطرة بالنسبة لصانع القرار، في ظل ما تشهده المنطقة من حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية، مقابل الهشاشة التي تعانيها الدول الإفريقية في الجانب المؤسساتي، وضعف التنمية على المستوى الاقتصادي، وهو ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتباينة أمرا صعبا، وخاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى⁽¹⁴⁾.

كما تشكل القارة الإفريقية، وخاصة في الساحل الصحراوي مجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية، وحتى إمكانية استحوادها واستخدامها على أسلحة حساسة مثل: الأسلحة الكيماوية، الباليستية، المناورات الجوية... نظرا لهشاشة البناء الدويلاتي فيها وصعوبة مراقبة حركات الجماعات الإرهابية والمتطرفة من طرف الأنظمة القائمة لضعف إمكانياتها وشساعة الرقعة الجغرافية⁽¹⁵⁾، وهو ما يفرض غياب الأمن على المناخ الاستثماري، وكذلك المخاطر أمام حركات تنقل الأفراد ورؤوس الأموال.

وتبقى التحديات الأمنية قائمة بالمنطقة في ظل غياب التنسيق الأمني، وفشل المبادرات المنظمة في هذا الشأن على غرار مبادرة دول الميدان 2010، والتي تمت على أساس اقتراح جزائري، وتضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وكانت تهدف إلى تنسيق الجهود بين هذه الدول في مجال الأمن لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة⁽¹⁶⁾، والواقع أن مبادرة الميدان قد فشلت في تحقيق أهدافها وتحديدا في

احتواء الإرهاب وتجنب استيطان جماعات إرهابية عابرة للأوطان في المنطقة وخاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة سنة 2011، والتي جعلت المنطقة عرضة للعديد من التهديدات الأمنية.

2-3 التحديات السياسية:

تعاني الدول الإفريقية أوضاعا سياسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف أسس النمو وعدم ملائمة السياسات الاقتصادية المطبقة بها. والبلدان الإفريقية بالإضافة إلى هشاشة الدولة فيها تعاني بشكل كبير من الصراع والعنف المسلح وفي الغالب ترتبط معظم هذه الصراعات بالحدود والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

وهذه الصراعات السياسية لا يمكن إغفال العوامل الاجتماعية في تركبتها باعتبار أن دول القارة قد ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنتروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية، أو الجهوية على الحياة السياسية للكثير من الدول الإفريقية ناهيك عن الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وقبليا، وعرقيا وهو ما يؤثر سلبا على التجانس الاجتماعي وحركات الاندماج المجتمعي خاصة مع غياب سياسة وطنية موحدة، مما يؤدي إلى حدوث أزمات مثل تلك سادت المنطقة بداية من 2011 في إطار والتي كانت أسبابها الرئيسية اجتماعية اقتصادية بحثه قبل أن تتحول إلى صراعات وتمرد واحتقان سياسي على السلطة في بعض هذه الدول.

وعلى المستوى السياسي نجد أن من بين التحديات التي تواجه الاستثمارات الجزائرية مع دول القارة الإفريقية وبخصوص مع الدول المتاخمة لها وجود تحالفات تربطها مع قوى خارجية تكون لها دائما الأولوية على العلاقات الإقليمية، ما يعني أن هذه تحتل مرتبة ثانوية في سلم أولويات التفضيلات الإستراتيجية لدول المنطقة⁽¹⁷⁾، في ظل وجود الصراعات السياسية المعلنة والخفية، كذلك القائمة بين الجزائر والمغرب على الصحراء الغربية وموقف كل منها اتجاه قضية الصحراء الغربية والتي تعتبرها المغرب

جزء وامتداد لأراضيها في حين تعتبرها الجزائر شعب مستعمر كأخر مستعمرة في إفريقيا ولا بد أن يحظى بحقه في تقرير المصير.

3- آليات تفعيل الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية.

يتطلب الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية تئمين وانتهاز الفرص المتأتية لدعم هذا التوجه، مع التعامل اليقظ مع مختلف التحديات الداخلية والقارية، وسيحاول هذا الجزء من الدراسة تناول بعض الآليات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تفعيل الاستثمار البنينة في هذا الخصوص.

3-1 تفعيل مبادرات السلام والاستقرار في القارة (وخاصة الدول غير المستقرة).

تعمل الجزائر في إطار سياستها الخارجية على التوجه للعب دور مؤثر في صناعة السلام في دول القارة الإفريقية المنهكة بالأزمات وبتبين ذلك من خلال الجهود المبذولة في سبيل حل الأزمة المالية كلما تجددت حلقاتها، وكذلك العمل على تشجيع الوساطة السلمية في حل الخلافات بدول القارة، وفق مبدأ احترام الوحدة الترابية للدول ونبذ التدخلات العسكرية في سيادة الدول، كل هذه الجهود يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي بدول القارة الإفريقية بحيث لا يمكن للتنمية أن تتحقق في ظل اللااستقرار السياسي.

وعليه فحاجة الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية للاستثمار في القارة الإفريقية المنهكة بالأزمات شبيهة اليوم بحاجة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية للاستثمار في القارة الأوروبية كمحاولة لتوسيع أسواقها الخارجية في ظل الانهيار الذي عانته مجمل الدول الأوروبية، وهو ما جعل G.Marshall وزير خارجية الولايات المتحدة في خطابه في جامعة هارفارد بتاريخ 5 يونيو 1947 يعرض خطة مضمونها تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية للدول الأوروبية، شريطة أن تقوم دول أوروبا بوضع إطار للتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها⁽¹⁸⁾، فعلى الجزائر السعي للملمة القارة ومحاولة جعلها أسواقا استثمارية مفتوحة للصادرات الجزائرية لتعويض خسائرها من السوق الدولية للمحروقات، وذلك لا يتأتى إلا في ظل المساهمة الفعالة في

محاولة إعادة الاستقرار للقارة والقضاء التوترات التي من شأنها خلق مناخ غير ملائم للاستثمارات البيئية.

3-2 محاولة الإسهام في تحسين المناخ الاستثماري:

إن العمل على تحسين مناخ الاستثمار يعتبر أولوية سواء في الجزائر أو الدول الإفريقية فلا بد مراجعة جادة للبيئة الاستثمارية وهو ما لا يخفى على صناع القرار في هذه الدول ليس لدواعي التجارة البيئية فقط بل للضغوطات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية أيضا، وقد قامت العديد من الدول الإفريقية مؤخرا بسن العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها لوائح وقوانين ينقصها تفعيل الميداني فالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تشهدها القارة الإفريقية تنعكس سلبا على مؤشرات مناخ الاستثمارات البيئية بين دول القارة.

ويشير مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017 كونتيوم جلوبال (quantem global) أن الوجهات الخمس الأولى للاستثمار حسب المؤشر وهي (المغرب، مصر، الجزائر، بنسوانا، كوديفوار) اجتذبت مجتمعة استثمارة أجنبية مباشرة بقيمة 12.8 مليار دولار في العام 2016⁽¹⁹⁾، وهي قيمة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانات التي تحظى بها القارة الإفريقية والتي يمكن أن تجعل منها مصب للاستثمارات العالمية، والجدول رقم (03) يبين ترتيب دول القارة الإفريقية انطلاقا من المؤشر السالف الذكر.

الجدول 03: مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017.

المرتبة	العشرة الأولى (من الأفضل إلى الأسوأ)	العشرة الأخيرة (من الأسوأ إلى الأفضل)
1	المغرب	جمهورية إفريقيا الوسطى
2	مصر	ليبيريا
3	الجزائر	الصومال
4	بنسوانا	إريتريا
5	كوت ديفوار	غينيا الاستوائية
6	جنوب إفريقيا	غامبيا
7	إثيوبيا	سيراليون
8	زامبيا	غينيا

9	كينيا	ساو تومي وبرنسيب
10	السينغال	زمبابوي

المصدر: <http://quantumglobalgroup.com>

تم التصفح يوم 2018/18/28 على الساعة 11:30.

ومن خلال المؤشر نلاحظ أنه بالرغم من اعتبار الجزائر من الخمس الدول الأولى في مؤشر جذب الاستثمارات إلا أنه ينبغي تحسين المناخ الاستثماري أحسن للتقوى على المنافسة القارية في هذا الشأن باعتبارها أكبر دول القارة شساعة وإمكانيات وبالتالي يمكنها تحقيق أعلى المراتب في هذا الشأن.

وعليه لا بد من مراجعة السياسات الاقتصادية سواء في الجزائر أو في دول القارة الإفريقية الأخرى بحيث يقتضي القيام بتجارة بينية فاعلة في القارة الإفريقية أن تعمل هذه الدول بطريقة متبادلة على تقديم المعلومات، وكذلك الحسابات الخارجية والقروض وقبول الكامبيلات المستندية، والعمل على ضمان إتمام المعاملات التجارية بشكل مرضي للأطراف، هذا إلى جانب تفعيل إجراءات التأمين خلال حركة السلع حتى تصل المستثمرين، وتقديم تسهيلات السفر والتفاعل مع المستوردين في الدول الإفريقية وتسهيل تعاملاتهم مع الوكلاء.

وتدخل كذلك عمليات تحصيل المستندات للمبيعات بين دول القارة الإفريقية ضمن الأمور البالغة الأهمية في هذا الشأن بحيث لا بد من اتخاذ إجراءات مسهلة لحصول المصدرين على قيم سلعهم فوراً بالإضافة إلى حمايتهم من المخاطر السياسية والتجارية... إلخ والتقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين والمستوردين في دول القارة.

3-3 تقوية العرض والإنتاجية: (تحقيق كفاية محلية والفائض للتصدير):

إن عمليات التصدير واستثمارات الخارجية لا تبنى إلا من خلال تشجيع عمليات الإنتاج الوطني في مختلف الصناعات وفروع النشاط، فلا يعقل تصور عمليات تصدير من دون تحقيق الاكتفاء الداخلي وتوجيه الفائض للتصدير، وفي هذا المجال لا بد على الجزائر أن تشجع عمليات الإنتاج وخاصة في السلع ذات الطابع التصديري للدول الإفريقية كالهرومنزليات، والمواد الغذائية، وكذلك مواد البناء.

3-4 خلق بنية تحتية تصديرية:

إن قوة الاستثمارات الدولية ترتبط أساسا بحجم البنية التحتية للاستثمار التي تربط الدولة في تجارة الخارجية مع الدول الأخرى، وفي هذا الخصوص تلعب عمليات النقل دورا لا يستهان في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي⁽²⁰⁾، وعليه لا بد للجزائر أن تربط شبكة من خطوط النقل الجوي والبحري والبري مع دول القارة خدمة للتوجه الاستثماري به، وخاصة في ظل بعد المسافة بينها وبين بعض البلدان الإفريقية في ظل عدم وجود طرق معبدة وتأخر انجاز الطريق العابر للصحراء، والجدول التالي يبين المسافات ووقت الانتقال المتوسط بين كيدال، وغاو، ويمكو، والجزائر العاصمة، وديكار، وأبيدجان، وتيما.

الجدول 04: المسافات ووقت الانتقال بين الجزائر وبعض المدن الإفريقية.

المسافة بالكيلومتر	كيدال	غاو	بامكو
الجزائر	2297	2527	4193
ديكار	2950	2650	1400
أبيدجان	2400	2050	1150
تيما	2250	1900	2000
متوسط وقت النقل في اليوم	الجزائر	ديكار	أبيدجان
الجزائر	07	08	07
ديكار	18	17	18
أبيدجان	23	22	23
تيما	24	23	24

Source : Sami Bensassi et d'autres, Commerce Algérie-Mali. La Normalité de l'Informalité, sur le site <http://documents.worldbank.org> , voir le 27/01/2019.

وبتالي فإن طول المسافة يستدعي تنويع عمليات النقل وخاصة بالاعتماد على النقل الجوي من خلال فتح خطوط جديدة لدعم التوجه الاستثماري في إفريقيا، هذا بالإضافة

إلى ضرورة خلق مناطق للتبادل الحر بين البلدان الإفريقية وخاصة في المناطق الحدودية المتاخمة لها، كعين قزام وتين زواتين مثلاً.

3-5 إلغاء الحواجز وتسهيل التجارة:

تعتبر إشكالية فتح الحدود في ظل التهديدات المنبعثة من القارة الإفريقية من بين الإشكاليات التي تهدد الأمن القومي الجزائري، والتي تعرقل من جهة حركة الاستثمارات البنينة مع دول القارة، ولكن في المقابل لابد من التعامل باحترافية عالية الدقة في سبيل التعامل مع هذا الوضع باعتماد اليقظة الدائمة وكذلك استعمال الحدود الذكية والمتطورة والتي تمكن من مراقبة الحدود بدقة عوض غلقها.

وعليه فإن غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة، وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر في إفريقيا⁽²¹⁾.

3-6 إنشاء شبكات معلومات للتجارة: (تتيح معلومات عن الأسواق الإفريقية).

إن قيام التجارة الخارجية يتطلب أن يتوفر العلم الكامل بما يجري في الأسواق المختلفة⁽²²⁾، ومن هذا المنطلق تفرض الحاجة إلى معرفة الأسواق الإفريقية من حيث المنتجات المطلوبة وكذلك التوزيع الجغرافي للمبيعات حسب الكثافة السكانية هناك، وبالتالي لابد من إتاحة شبكة معلوماتية قائمة على دراسات واستطلاعات ميدانية للأسواق الإفريقية، قصد بناء بنك معلوماتي للمستثمرين الجزائريين حول احتياجات هذه الأسواق والاستثمارات الممكنة.

كما يمكن في هذا الشأن إنشاء دوريات تهتم بنشر حالة الأسواق الإفريقية من الناحية الاقتصادية، وإمكانية عقد الصفقات التجارية مع أي بلد منها، وكذلك القيام بعمليات تعريف المستثمرين بقواعد الرقابة على النقد والحصص والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة، التي يمكن أن تقابل المصدرين في التعامل مع دول القارة، بالإضافة إلى التعريف كذلك بالمستندات الضرورية، ووسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول.

ومن جهة أخرى لابد من الاعتماد على البنوك في تقديم أسماء الوكلاء والمستثمرين في بلدان القارة الإفريقية لمختلف السلع والدول، والقيام أيضا بتقديم وتحديد أسعار الصرف للعملات في مختلف البلدان الإفريقية.

3-7 تحسين تمويل التجارة ومأسسة التصدير الموازي:

وفي هذا الخصوص لابد من تحسين عمليات تمويل التجارة في مختلف الفروع الموجهة للاستثمارات الإفريقية، صد تشجيع المستثمرين على التوجه نحو التعاملات التجارية مع دول القارة الإفريقية بضمان وتأمين وتشجيع من الدولة. ومن جهة أخرى لابد من مأسسة التصدير الموازي (الفرد)، بتنظيمه من طرف الدولة من خلال تحين قائمة لأهم المصدرين والمستثمرين بالطرق القانونية، وإخضاعهم لدفع الفوائد لخزينة الدولة لاستعادة الفرص المالية الضائعة في هذا المجال من خلال عمليات التصدير الموازي.

الخاتمة:

بناء على ما سبق يتبين لنا من خلال هذا المقال أن هناك العديد من الفرص المتاحة لبناء استثمارات بينية بين الجزائر مع دول القارة الإفريقية وأغلب هذه الفرص في صالح الجزائر للعب دور محوري في هذا المجال سواء من ناحية الموقع الجغرافية، والذي تتوسط من خلاله دول القارة، وكذلك اعتبارها حلقة وصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية، مما يتيح لها لعب الدور الحركي والمحوري في استقطاب وضخ الاستثمارات في القارة الإفريقية، إذا ما تم استغلال هذه الفرص من خلال التنظيم الذاتي والمخطط للهياكل القاعدية التصديرية والاستثمارية داخل الوطن قبل التطلع للتوجه نحو القارة.

غير أن هذه الفرص تقابلها من جهة أخرى العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تحول دون ذلك إذا ما تم التعامل معها بحذر شديد لما تخلفه من آثار سلبية على الأمن القومي الجزائري، وهو ما يقتضي المزج بين الدبلوماسية الاقتصادية والحنكة السياسية في التعامل مع التحديات المنبثقة من القارة الإفريقية، هذا بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تصدير مبادرات الأمن والسلم والاستقرار للقارة

الإفريقية للضمان الاستقرار السياسي والأمني وثقة الدول الإفريقية الأمر الذي لا شك أنه سينعكس على الاستثمارات في دول القارة.

المراجع

- (1) محمد الهادي لعروف، أطلس الجزائر والعالم. الجزائر: دار الهدى، بدون سنة نشر، ص 12.
- (2) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (3) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (4) منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية لمقتضيات بناء الأمن الوطني في الجزائر، مقال منشور في مجلة شؤون الأوسط، العدد 142، خريف 2012، ص 11.
- (5) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 25.
- (6) اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومة، 2009، ص 163.
- (7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87، 88.
- (8) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 42.
- (9) منتدى رؤساء المؤسسات FCE، معرض الصحافة، الأحد 28 أكتوبر 2018، ص 16، متاح على الرابط: <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/12/revue-presse-26-decembre-2018-ar.pdf> تم التصفح يوم 2019/01/27، على الساعة 12:04.
- تم التصفح يوم 2019/01/05.
- (10) ريتشارد بومقرت، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية. (ترجمة سفير بن حسين القحطاني، كمال الدين بشير إبراهيم)، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2012، ص 4-5.

(11) حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010-2011، ص 72.

(12) Rapport Economique sur l'Afrique, Evolution Récent de la situation Economique en Afrique 2017, sur le site <https://www.uneca.org>

Voir le 27/01/2019 a 11h30.

(13) بن عبد الفتاح دحمان، ميداني محمد، "قراءة في أداء الاقتصاد الإفريقي (2000-2014)، « المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية » العدد 05، 2017، ص 248.

(14) عمار باله، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الصحراوي-مالي انموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 90.

(15) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(16) عبد النور بن عنتر، البعد الإفريقي للأمن العسكري: معوقات الشراكة الأمنية. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة استراتيجية المنعقد بجامعة 8 ماي بقالة يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 5.

(17) نفس المرجع، ص 6.

(18) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز). الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 54.

(19) مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017 على الموقع الإلكتروني: <http://quantumglobalgroup.com> تم التصفح يوم 28/18/2018 على الساعة 11:30.

(20) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 232.

(21) عادل عباسي، نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا الفرص والقيود. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة استراتيجية المنعقد بجامعة 8 ماي بقالة يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 12.

(22) نفس المرجع، ص 220.